



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 107/03(21/02)/24 - مج ق (0349)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
على المستوى الوزاري

الدورة العادية (107)

التقرير والقرارات

عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 4 فبراير/ شباط 2021

فهرس

الصفحة	
4	أولاً: التقرير
9	ثانياً: القرارات

الصفحة	الموضوع	رقم القرار
10	تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (106) و(107).	2287
11	الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).	2288
13	المحور الاقتصادي لأعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.	2289
19	المحور الاجتماعي لأعمال الدورة: دعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات.	2290
20	(الاتفاقية العامة) و(اتفاقية السوق) للسوق العربية المشتركة للكهرباء.	2291
21	اعتماد شبكة خبراء المياه كمؤسسة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية.	2292
22	تحفظ جمهورية السودان على قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية القاضي بالتمديد للمدير العام الحالي للمنظمة لمدة عام، وترشيح مدير عام جديد لهذا المنصب.	2293
23	الخطة التنفيذية لاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2018-2037).	2294
24	استحداث المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية.	2295
25	إنشاء مركز تدريب عربي متكامل يشتمل على محاكيات لمفاعلات بحوث وقوى ومختبرات افتراضية.	2296
26	مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة".	2297
27	تمويل أنشطة مُدرة للدخل لصالح بعض النساء الأرامل والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن.	2298
28	التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.	2299
30	التنمية المستدامة.	2300
31	تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.	2301
36	تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (109) للمجلس.	2302

الصفحة	ثالثاً: الكلمات:
39	❖ كلمة معالي السيد/ خليفة مساعد حمادة - وزير المالية بدولة الكويت (رئاسة الدورة السابقة [106]).
42	❖ كلمة معالي السيد/ راوول نعمة - وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية (رئاسة الدورة الحالية [107]).
45	❖ كلمة معالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

الصفحة	رابعاً:
50	❖ قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية.

أولاً: التقرير

تقرير
حول اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
على المستوى الوزاري
الدورة العادية (107)
عبر تقنية "فيديو كونفرانس"
22 جماد ثان 1442 هـ - 4 فبراير / شباط 2021

أولاً: الافتتاح:

- 1- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق2286 - د.ع 106 - 2020/9/3) بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقدت الدورة (107) للمجلس على المستوى الوزاري بتاريخ 2021/2/4، وعلى مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2021/2/3، واجتماع اللجنة الاقتصادية يومي 2021/2/2-1، واجتماع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2021/1/31، عبر تقنية "فيديو كونفرانس" نظراً للظروف الاستثنائية الناجمة عن تداعيات جائحة (كوفيد-19) وما فرضته الإجراءات الاحترازية من قيود على حركة الطيران الدولي.
- 2- شارك في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري معالي السادة الوزراء ورؤساء وفود الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.
- 3- افتتح الاجتماع معالي السيد/ خليفة مساعد حمادة - وزير المالية بدولة الكويت، الذي تولت دولته رئاسة الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وألقى معاليه كلمة رحب خلالها بوفود الدول العربية، وتقدم لهم بالشكر على حرصهم على المشاركة في أعمال الدورة (107) للمجلس، كما تقدم بالشكر للأمانة العامة على الجهود المبذولة في الإعداد والتحضير للدورة الحالية للمجلس. وأشار معاليه إلى أن هذه الدورة تأتي بعد وفاة المغفور له - بإذن الله تعالى - سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح، المشهود له بالعطاء الوافر في خدمة الأمتين العربية والإسلامية ودول العالم أجمع في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار ونشر السلام عربياً وإقليمياً وعالمياً، ومساهماته الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية؛ ومنها فكرة إنشاء القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة إنشاء صندوق للاستثمار في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي وغيرها من المشروعات التي تصب في مصلحة العمل العربي المشترك. كما أشار إلى استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة "كوفيد-19"، وأعرب عن تطلعه لمزيد من الجهود لمواجهة هذا الفيروس عن طريق توفير اللقاحات للشعوب العربية والاعتماد على الاقتصاد الرقمي. وأوضح معاليه أن جدول أعمال الدورة (107) للمجلس يتضمن موضوعات هامة وحيوية، وأكد على دعم دولة الكويت المستمر لتحقيق المزيد من النجاحات في مجالات العمل العربي المشترك. وفي ختام كلمته، دعا معالي السيد/ راوول نعمة - وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية، لتسلم رئاسة الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لمعاليه التوفيق والسداد.
- 4- تولت الجمهورية اللبنانية رئاسة الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وألقى معالي السيد/ راوول نعمة - وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية، كلمة رحب خلالها بالسادة الوفود، وتقدم بالشكر لدولة الكويت على الجهود المبذولة لإنجاح الدورة (106) للمجلس، ولأمانة العامة على الإعداد الجيد لأعمال الدورة (107)، كما تقدم

بالشكر لمعالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية، على جهود سيادته في تطوير العمل العربي المشترك والدفاع عن قضايا العرب ومصالحهم. وأشار إلى الأزمات المتعاقبة وعلى رأسها جائحة "كوفيد-19" والتي وضعت العالم بأسره أمام تحديات غير مسبوقة؛ مما يستلزم تفعيل التكامل والتكافل العربي وخاصة التكامل الاقتصادي والإنمائي، ومنها مجالات الأمن الغذائي وتعزيز التجارة البينية والتحول الرقمي، ونوّه معاليه بالجهود العربية المبذولة لإطلاق مبادرة "الجامعة الرقمية" الهادفة لدعم الاقتصادات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط ودول وشمال وغرب أفريقيا، وكذلك المبادرات المنبثقة عن "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي". كما أشار معاليه إلى أن الهدف المحوري لاجتماعات الدورة (107) للمجلس هو ضرورة توحيد الرؤية وتوثيق التعاون والتنسيق بين الدول العربية في المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

5- ألقى معالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة استهلها بتهنئة الجمهورية اللبنانية على توليها رئاسة الدورة العادية (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تنعقد للمرة الثانية عبر تقنية الاتصال المرئي في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة "كوفيد-19"، كما تقدم بالشكر لدولة الكويت على رئاستها الناجحة لأعمال الدورة (106) للمجلس. وأشار سيادته أن الدول العربية والعالم أجمع في سباقٍ مع الزمن من أجل توفير اللقاحات وتحقيق المناعة الجماعية للمجتمعات في أقرب الآجال الممكنة. كما أشار إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة وأنها ستمتد لسنوات قادمة، مما يستلزم تبني خطط وإستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للتعامل معها. وأثنى سيادته على أداء الحكومات العربية التي حرصت على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة أسهمت في احتواء آثار جائحة "كوفيد-19". وأشار إلى أن التحدي الماثل أمام الدول العربية يتعلق بكيفية المضي قدماً في تنفيذ خطط التنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي مع معالجة آثار الجائحة في الوقت ذاته؛ الأمر الذي يستدعي المزيد من التنسيق على صعيد العمل العربي المشترك. كما أشار سيادته إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الجمهورية اللبنانية، وكذلك الضغوط المضاعفة التي تعاني منها دولة فلسطين جرّاء الجائحة والسلوك العنصري للاحتلال الإسرائيلي الذي يتهرب من التزاماته المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف حيال السكان في زمن الوباء أو في زمن الحرب. وأكد سيادته أن الدول العربية الأكثر تضرراً والأكثر تعرضاً للأزمات تحتاج خلال الفترة الحالية إلى كل عونٍ عربي سواءً على المستوى الرسمي أو الشعبي، وأن المنطقة العربية مطالبة بتحديث آليات الاستجابة الجماعية للأزمات وتبادل المعلومات والخبرات في المجالات الصحية فضلاً عن تعزيز آليات الإنذار المبكر. وأشار سيادته إلى أهمية الموضوعات المعروضة ضمن جدول أعمال الدورة الحالية للمجلس؛ ومنها الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء، والتطورات المتعلقة باستكمال متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي. كما أشار سيادته إلى الأهمية البالغة لموضوع الأمن المائي العربي الذي يُعد ركناً أصيلاً في الأمن القومي العربي وعاملاً لا غنى عنه في تحقيق نهضته الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى اتخاذ كافة الوسائل والتدابير التي تحفظ للدول العربية حقوقها المائية. وفي ختام كلمته نوه إلى أن الجمهورية اللبنانية تتولى رئاسة الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتزامن مع رئاستها للدورة الحالية للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالرغم من التحديات الداخلية التي يمر بها لبنان، وأكد سيادته على دعم جامعة الدول العربية الكامل للجمهورية اللبنانية لتجاوز أية أزمات.

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس:

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله، وأقره على النحو التالي:

❖ البند الأول: تقرير الأمين العام:

- 1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (106) و (107).

❖ البند الثاني:

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).

❖ البند الثالث:

المحور الاقتصادي لأعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ البند الرابع:

المحور الاجتماعي لأعمال الدورة: دعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات.

❖ البند الخامس:

(الاتفاقية العامة) و(اتفاقية السوق) للسوق العربية المشتركة للكهرباء.

❖ البند السادس:

اعتماد شبكة خبراء المياه كمؤسسة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية.

❖ البند السابع:

تحفظ جمهورية السودان على قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية القاضي بالتمديد للمدير العام الحالي للمنظمة لمدة عام، وترشيح مدير عام جديد لهذا المنصب.

❖ البند الثامن: موضوعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

1. الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2018-2037).
2. استحداث المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية.

❖ البند التاسع:

إنشاء مركز تدريب عربي متكامل يشمل على محاكيات لمفاعلات بحوث وقوى ومختبرات افتراضية.

❖ البند العاشر:

مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة".

❖ البند الحادي عشر:

تمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح بعض النساء الأرمال والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن.

❖ البند الثاني عشر:

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.

❖ البند الثالث عشر:

التنمية المستدامة.

❖ البند الرابع عشر: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:

أولاً: المجالس الوزارية:

- الدورة الاستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتاريخ 2020/9/21.
- الدورة (33) لمجلس وزراء النقل العرب (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - مدينة الاسكندرية: 21-22/10/2020).
- الدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للمياه بتاريخ 2020/11/25.
- الدورة (24) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بتاريخ 2020/12/17.
- الدورة (40) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 2020/12/17.
- الدورة العادية الثانية للمجلس العربي للسكان والتنمية بتاريخ 2020/12/21.
- الدورة (37) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بتاريخ 2020/12/21.
- الدورة (23) للمجلس الوزاري العربي للسياحة يومي 22-23/12/2020.

ثانياً: اللجان:

- الاجتماع السادس للجنة الدائمة لكودات البناء العربية بتاريخ 2020/11/3.
- الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2020/12/3.
- الدورة (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتاريخ 2021/1/13.
- الاجتماع (29) للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية بتاريخ 2021/1/27.

❖ البند الخامس عشر:

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (109) للمجلس.

❖ البند السادس عشر: ما يستجد من أعمال.

ثالثاً: بعد المناقشات، اعتمد المجلس القرارات المرفقة.

ثانياً: القرارات

قرار

بشأن

تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (106) و(107)

-

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107)،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107).
2. التأكيد على الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة، وذلك باعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي السلطة العليا للمنظمات العربية المتخصصة والمُشرف على حسن القيام بأدائها.
3. تكليف الأمانة العامة بإعداد تصور لآلية تُلزم المنظمات العربية المتخصصة بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة الأساسية الموحدة المعتمدة في هذا الشأن، وعرض هذا التصور على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
4. الموافقة على التمديد للأستاذ الدكتور/ إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لمدة عام، اعتباراً من أكتوبر 2021، لحين الانتهاء من المواصفات والشروط الخاصة بتعيين رئيس الأكاديمية، والطلب من الجمعية العامة للأكاديمية مراجعة النظام الأساسي بما يتوافق مع وضعية هذه الأكاديمية باعتبارها صرحاً علمياً عربياً، وذلك تمهيداً لاعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
5. الموافقة على قرار الجمعية العامة لمحكمة الاستثمار العربية، بتاريخ 2020/11/16، بشأن إحلال السيد المستشار / صنهات عبد الله المطيري (العضو الاحتياطي) في محكمة الاستثمار محل السيد المستشار/ عبد الله عبد العزيز الدعيج (العضو الأصلي)، وذلك طبقاً لنص المادتين (9)، و(16) من النظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية.

(ق2287 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية

على مستوى القمة د.ع (31)

-

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (157) بتاريخ 2021/1/26، والمرفق بها الورقة المحدثة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية حول الأزمة السورية وتداعياتها على المملكة الأردنية الهاشمية،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107)،
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23،
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (605) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1406) د.ع (67) بتاريخ 2001/2/14، ورقم (2229) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5، ورقم (2262) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، ورقم (2279) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3،
- قراري مجلس وزراء الصحة العرب رقم (20) ورقم (21) في دورته (53) بتاريخ 2020/2/27،
- قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (914) د.ع (40) بتاريخ 2020/12/17،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: الإحاطة علماً بالموضوعات الاقتصادية التالية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31):

- 1- دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.
- 2- تقرير حول التقدم المحرز لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- 3- معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي.
- 4- الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.

- 5- الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية (2021- 2030).
- 6- مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة الخاصة بإطلاق برنامج "توابع الفضاء العرب" وتقرير حول التقدم المحرز بشأن المجموعة العربية للتعاون الفضائي ومشروع القمر الصناعي العربي 813.
- 7- مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي.
- 8- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030.
- 9- البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.
- 10- الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040.

ثانياً: الإحاطة علماً بإضافة موضوع "اعتماد الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي كوثيقة استرشادية"، إلى الموضوعات الاجتماعية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، بموجب قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2262) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، ورقم (2279) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3.

ثالثاً: دعوة الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة بأية موضوعات إضافية تقترح إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وفق المعايير المُفردة لهذا الغرض، وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخه.

رابعاً: الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (31)، إلى الدول الأعضاء، في أجل أقصاه شهر قبل تاريخ انعقاد القمة.

(ق2288 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

المحور الاقتصادي لأعمال الدورة:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (127) بتاريخ 2021/1/13 بشأن العقوبات التي أُثرت خلال اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107)،
 - تقرير الأمانة العامة حول آلية تطبيق المعالجات التجارية والملاحق القانونية المُكملة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2265) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6،
 - تقرير وتوصيات الاجتماع (2) للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية بتاريخ 2020/9/28، والاجتماع (3) الذي عقد يومي 2020/12/1-11/30،
 - تقرير الاجتماع (35) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بتاريخ 2020/11/25،
 - تقرير وتوصيات الاجتماع (50) للجنة التنفيذ والمتابعة التي عقدت يومي 2020/12/9-8،
 - تقرير الاجتماع (4) للخبراء القانونيين المختصين بتطوير آلية تسوية المنازعات بين الدول العربية بتاريخ 2020/12/23،
 - تقرير الاجتماع (2) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بتاريخ 2021/1/21،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أ- لجنة التنفيذ والمتابعة:

- 1- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (50) للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عُقد يومي 2020/12/9-8.
- 2- تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير مُفصّل يُعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول العقوبات التي أُثّرت خلال اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة، والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء حيالها، وذلك في ضوء ما يرد إليها من الدول الأعضاء.
- 3- الطلب من اللجان التي أنشئت بغرض إعداد ملاحق مكملة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سرعة الانتهاء من عملها.
- 4- تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير مُفصّل حول ما تم إنجازه في ملحق الملكية الفكرية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وطبيعة المشاركة في اللجنة المعنية بإعداد هذا الملحق، وعرضه على الاجتماع القادم، مع التأكيد على قرار لجنة التنسيق والمتابعة رقم (46) الصادر في هذا الشأن.
- 5- اعتماد آليات المعالجات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على أن تكون استرشادية لمدة زمنية تتحدد في الاجتماع القادم للمجلس.
- 6- اعتماد بروتوكول التعاون بين الدول العربية في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكارات، بالصيغة المرفقة.
- 7- دعوة الدول العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للعمل على وضع البروتوكول موضع التنفيذ.

قواعد المنشأ التفصيلية العربية:

- 1- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية الذي عُقد بتاريخ 2020/9/28، والاجتماع الثالث الذي عقد يومي 2020/12/1-11/30.
- 2- الموافقة على تعديل مسمي "اللجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية" ليكون "اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية".
- 3- الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المضي قُدماً في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسرعة الانتهاء منها.

ب- آلية تسوية المنازعات:

- 1- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (4) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي عقد بتاريخ 2020/12/23.

ج- التعاون الجمركي:

- 1- الترحيب بتصديق كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية على اتفاقية التعاون الجمركي العربي.
- 2- حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.
- 3- الطلب من مجلس وزراء النقل العرب سرعة الانتهاء من إعداد الصياغة المقترحة للفقرة (1) من المادة الخامسة من اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (ترانزيت) بين الدول العربية- المعدلة، حتى يتسنى عرضها على اللجنة المعنية والانتهاؤها منها، تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:

- 1- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني للجنة تحرير التجارة في الخدمات، الذي عُقد بتاريخ 2021/1/21.
- 2- حثّ الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على استكمال إجراءات الانضمام إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- 3- حثّ الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، على استكمال عروضها النهائية لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية.
- 4- اعتماد الشروط المرجعية لعمل لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- 5- اعتماد جدول التزامات دولة فلسطين للانضمام إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، لتكون بذلك الدولة الثانية عشرة التي تم اعتماد جداول التزاماتها في إطار هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:

- 1- الموافقة على تقرير الاجتماع (35) للجنة الاتحاد الجمركي العربي الموحد الذي عُقد بتاريخ 2020/11/25.
- 2- تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لسرعة الانتهاء من إعداد باقي الدراسات الخاصة بالاتحاد الجمركي العربي من أجل تسهيل عملية التفاوض في اللجان المعنية.

(ق 2289 - د.ع 107 - 2021/2/4)



بروتوكول

التعاون في مجال المنافسة بين الدول العربية

الديباجة:

استناداً إلى قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية - الدورة الثالثة في الرياض بالمملكة العربية السعودية) ق.ق: 29 د.ع (3) - ج3 - 2013/1/22)، والذي نص في إحدى فقراته على ((توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار)).

وفي سبيل خلق مناخ ايجابي للتكامل والاندماج الاقتصادي من خلال تعظيم الاستفادة من تطبيق سياسة المنافسة في الدول العربية وتوحيد الجهود في تنسيق السياسات والعمل على مواءمة التشريعات بين الدول الأعضاء.

وإيماناً منها بأهمية سياسة المنافسة في تطوير وتنمية التبادل التجاري بين الأطراف كونها عنصر أساسي في خلق بيئة جاذبة للاستثمار، ومن بين أهداف الاستثمار العربي ضمان حرية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية الاستثمار وأن لا يعد تطبيق قانون حماية المنافسة في أي دولة عضو إخلال بالقواعد الواردة في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وعلى أن تساهم سياسات المنافسة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل بيئة اقتصادية قائمة على المنافسة الحرة التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج والخدمة، فضلاً عن حماية المستهلك من الممارسات المخلة بالمنافسة.

اتفقت الدول الأطراف على ما يلي:

المادة (1)

أهداف البروتوكول

يهدف هذا البروتوكول إلى بناء وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأطراف في بروتوكول التعاون في مجال المنافسة من خلال تبادل الخبرات والتجارب وبناء القدرات فيما بينها، وتقديم الدعم اللازم للدول العربية التي تسعى إلى سن تشريعها الخاص بالمنافسة أو تطويره..

المادة (2)

التعريفات

لأغراض هذا البروتوكول يكون لكل الكلمات والعبارات التالية المعنى المبين ازاء كل منها ما يلي:-

- (أ) الدول الأطراف:
الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- (ب) قانون المنافسة:
هو التشريع الوطني المعني بحماية المنافسة ومنع/ مراقبة الممارسات الاحتكارية.
- (ج) الجهات المعنية:
هي الجهات المكلفة والمسئولة في الدولة عن إعداد سياسات المنافسة وتطبيق قوانين المنافسة.
- (د) البروتوكول:
اتفاق فني بين الدول الأطراف لتبادل الخبرات والتجارب وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني.
- (هـ) الأمانة العامة:
إدارة التكامل الاقتصادي العربي - القطاع الاقتصادي - جامعة الدول العربية

المادة (3)

تبادل الخبرات والدعم الفني

تبدي الدول الأطراف استعدادها لتقديم المساعدة والدعم اللازم للدول العربية التي تسعى لسن قانون المنافسة أو تطوير تجربتها، وذلك من خلال عدة مجالات منها: -

- (أ) تبادل الخبراء المختصين في مجال المنافسة بين الدول الأطراف.
- (ب) تنظيم زيارات عمل ميدانية للجهات المعنية بالمنافسة في الدول الأطراف.
- (ج) تنظيم ورشات عمل إقليمية أو عربية تتناول كافة المواضيع في مجال المنافسة.
- (د) تنظيم زيارات عمل خارجية بهدف الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال المنافسة.
- (هـ) تقديم الدعم الفني والقانوني والتدريب للدول الأطراف في سن قوانين المنافسة أو تعديلها وإنشاء أجهزة جديدة للمنافسة أو تطويرها.
- (و) تبادل الخبرات بين الدول الأطراف في الموضوعات ذات الصلة بالمنافسة ومنها (الاستثمار، التشغيل.....إلخ)
- (ز) تقديم المساعدة حول الآليات والاجراءات المتعلقة بالتحقيق في مجال المنافسة.

المادة (4)

تتولى الأمانة العامة المهام التالية

تعمل الأمانة العامة على تنفيذ البروتوكول من خلال:

- (أ) التنسيق مع الدول الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية لتنظيم ورش العمل.

- (ب) تنفيذ حملات التوعية للقطاعات الحكومية والقطاع الخاص في حالة طلب الدول الأطراف.
- (ج) دعوة الدول الأطراف على عقد الاجتماعات الخاصة بتنفيذ البروتوكول.
- (د) مخاطبة الجهات الدولية والإقليمية بهدف التنسيق بين الجهات المعنية في الدول الأطراف من خلال مندوبياتها الدائمة والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك في مجالات التدريب وتبادل الخبرات على المستويين الدولي والإقليمي.
- (هـ) متابعة التنفيذ والعمل على تذليل العقبات والمشاكل التي تواجه التطبيق.
- (و) اصدار تقرير سنوي الكتروني حول مدى تنفيذ البروتوكول.

المادة (5)

سريان البروتوكول وكيفية تعديله

يدخل البروتوكول حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة عليه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، كما يمكن اقتراح مراجعة هذا البروتوكول وفقا لطلب إحدى الدول الأطراف أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القطاع الاقتصادي، على أن يقدم ذلك الاقتراح إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويكون مبرراً ويحصل على تأييد نصف الدول الأطراف على الأقل، غير أنه في حال عدم الرد يتم دعوة الفريق للاجتماع، ويبدأ حق التعديل بعد انقضاء سنة واحدة على بدء نفاذ هذا البروتوكول.

حُرر هذا البرتوكول باللغة العربية بمدينة القاهرة في الموافق

من أصل واحد مودع بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

قرار

بشأن

المحور الاجتماعي لأعمال الدورة:

دعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات

-

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107)،
- قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (920) د.ع (40) بتاريخ 2020/12/17،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى مداخلة السيدة السفيرة د. هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1- اعتبار موضوع "دعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات" محوراً اجتماعياً لأعمال الدورتين (107) و (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- تكليف المجالس الوزارية واللجان العربية المتخصصة بإعداد تصور لدعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات، لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة.

(ق2290 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

(الاتفاقية العامة) و(اتفاقية السوق) للسوق العربية المشتركة للكهرباء

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم (247) بتاريخ 2021/1/27،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107)،
- قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم (288) بتاريخ 2020/7/27، بالموافقة على النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) للسوق العربية المشتركة للكهرباء،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. إحالة مشروع الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) للسوق العربية المشتركة للكهرباء إلى المجلس الوزاري العربي للكهرباء، للنظر في الملاحظات التي قد ترد إليه من الدول العربية، وذلك في دورة قادمة تعقد خلال النصف الأول من عام 2021.
2. تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين بعقد دورة غير عادية تُخصّص لمناقشة موضوع الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وذلك خلال شهر يوليو 2021، لاتخاذ القرار المناسب.

(ق2291 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

اعتماد شبكة خبراء المياه كمؤسسة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية



إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (8405) د.ع (152) بتاريخ 2019/9/10، ورقم

(8467) د.ع (153) بتاريخ 2020/4/3، ورقم (8534) د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9،

▪ قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه رقم (184) د.ع (10) بتاريخ 2018/5/2، ورقم (206) د.ع (11)

بتاريخ 2019/6/27، ورقم (229) د.ع (12) بتاريخ 2020/11/25،

▪ نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، وإلى مداخلة معالي السيد خالد عسيلي وزير الاقتصاد

الوطني بدولة فلسطين،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

إحالة موضوع "اعتماد شبكة خبراء المياه كمؤسسة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية"، إلى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبمشاركة ممثل عن الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه وممثل عن سلطة المياه الفلسطينية، لاتخاذ التوصية المناسبة بشأن الموضوع، تمهيداً للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (108).

(ق2292 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

تحفظ جمهورية السودان على قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

القاضي بالتمديد للمدير العام الحالي للمنظمة لمدة عام

وترشيح مدير عام جديد لهذا المنصب

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرتي المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم 6/21/4 بتاريخ 2021/1/18 ورقم 6/21/7 بتاريخ 2021/1/26،
 - الأنظمة واللوائح الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة والمعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى مداخلة معالي السيد رئيس وفد جمهورية السودان،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

إحالة مذكرتي جمهورية السودان رقم 6/21/4 بتاريخ 2021/1/18 ورقم 6/21/7 بتاريخ 2021/1/26، بشأن التحفظ على قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية القاضي بالتمديد للمدير العام الحالي للمنظمة لمدة عام، وترشيح مدير عام جديد لهذا المنصب، إلى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها القادمة، وذلك للنظر في الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (36/20) ج.ع 2020 بتاريخ 2020/9/30، بشأن التمديد لمدة عام لمعالي الدكتور / إبراهيم الدخيري المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية⁽¹⁾.

(ق2293 - د.ع 107 - 2021/2/4)

(1) تحفظ جمهورية السودان على قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والقاضي بتمديد فترة عمل المدير العام الحالي للمنظمة، ويطلب السودان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلغاء هذا القرار وإنهاء خدمة المدير العام الحالي للمنظمة في موعده في ابريل القادم، ويطلب أيضاً إحالة ترشيح مرشحهم الجديد الذي تم تقديمه للجامعة العربية، إلى الجمعية العمومية للمنظمة، وسيقوم السودان بتقديمه للدول الأعضاء بالطرق الدبلوماسية المعروفة.

قرار

بشأن

الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2018-2037)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم 3902 بتاريخ 2020/12/16،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع الي إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- الموافقة على الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2018-2037)، في صورتها النهائية المتضمنة ملاحظات الدول الأعضاء، على ألا تتحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية.
- 2- الطلب من الدول الأعضاء موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالبيانات الخاصة بالمشروعات التنفيذية والبيانات المطلوبة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.
- 3- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية رفع تقارير دورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإنجازات المتحققة في هذا الشأن.

(ق2294 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

استحداث المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية



إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،
- بعد اطلاعه على:

- مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم 3902 بتاريخ 2020/12/16،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع الي إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الترحيب بطلب الجمهورية اللبنانية استضافة المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية، وتحملها لكافة متطلباته من مكاتب وكوادر إدارية ووسائل الاتصال والمواصلات وكل ما يطلبه المكتب للقيام بالدور المنوط به.
2. إحالة موضوع استحداث المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية، إلى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لاستكمال الإجراءات المطلوبة.

(ق2295 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

إنشاء مركز تدريب عربي متكامل يشتمل على
محاكيات لمفاعلات بحوث وقوى ومختبرات افتراضية

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الهيئة العربية للطاقة الذرية رقم 59 بتاريخ 2021/1/18،
- قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2065) د.ع (96) بتاريخ 2015/9/3، ورقم (2259) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع الي إيضاحات الهيئة العربية للطاقة الذرية،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

الموافقة على إنشاء مركز تدريب عربي متكامل يشتمل على محاكيات لمفاعلات بحوث وقوى ومختبرات افتراضية، يعمل في إطار الهيئة العربية للطاقة الذرية، على ألا يترتب على ذلك أية أعباء مالية على الدول الأعضاء.

(ق2296 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم

"بائعات الشاي والأطعمة"

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

— بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم (37/25) بتاريخ 2019/7/14،
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2252) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5،
- توصية لجنة المرأة الصادرة عن دورتها (39) بتاريخ 2020/2/10،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

— وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

— وفي ضوء المناقشات،

يقرر

تكليف الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع جمهورية السودان لاستكمال متطلبات عرض مشروع "استراتيجيات وسياسات لحماية ورعاية المرأة في القطاع غير المنظم/ فئتي بائعات الشاي والقهوة، وبائعات الأطعمة الجاهزة"، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق2297 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

تمويل أنشطة مدّرة للدخل لصالح بعض النساء الأرمال والمعوزات

من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية رقم (780) بتاريخ 2019/12/5،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

إحالة موضوع "تمويل أنشطة مدّرة للدخل لصالح بعض النساء الأرمال والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن" إلى لجنة الأسرة العربية، تمهيداً لعرضه على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

(ق2298 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار

بشأن

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

— بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107)،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.

ثانياً: منتدى التعاون العربي - الصيني:

1- في مجال الصحة:

تكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير الجيد لعقد الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الصحة، المقرر عقده خلال عام 2021، في جمهورية مصر العربية.

2- في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا:

تكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير الجيد لعقد الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني لنقل التكنولوجيا والابداع، المقرر عقده خلال عام 2021، في جمهورية الصين الشعبية.

3- في مجال حوار الحضارات:

تكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة مع الجانب الصيني لانتهاء من توقيع مذكرة تفاهم بشأن آلية التعاون الثقافي بين الجانبين.

ثالثاً: منتدى التعاون العربي - الهندي:

في مجال التعليم والبحث العلمي:

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للإعداد والتحضير لعقد مؤتمر رؤساء الجامعات العربية والهندية، في دولة الإمارات العربية المتحدة.

رابعاً: التعاون العربي مع جمهورية البرازيل الاتحادية:

الترحيب بنتائج الاجتماع الثالث لآليات المشاورات السياسية على مستوى كبار المسؤولين في وزارة الخارجية بجمهورية البرازيل الاتحادية وجامعة الدول العربية، الذي عقد بتاريخ 2020/11/19 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، ودعوة الأمانة العامة إلى مواصلة التنسيق مع الجانب البرازيلي في إطار مواجهة التداعيات الاجتماعية والإنسانية والصحية لتداعيات "كوفيد - 19".

خامساً: التعاون العربي مع الحكومة اليابانية:

الترحيب بنتائج المائدة المستديرة الثالثة التي نظمتها الأمانة العامة والحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول "التعافي الاجتماعي والاقتصادي من فيروس كورونا المستجد"، التي عقدت بتاريخ 2020/12/10 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، ودعوة الأمانة العامة للبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجانب الياباني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتنفيذ توصيات المائدة المستديرة، بما يسهم في الحد من التداعيات الاجتماعية والإنسانية والصحية لوباء "كوفيد - 19".

(ق2299 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار
بشأن
التنمية المستدامة

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (106) و(107)،
 - توصيات الاجتماع الثامن للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية بتاريخ 2020/12/9،
 - قراراته السابقة في هذا الشأن،
 - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الأخذ علماً بتوصيات الاجتماع الثامن للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/12/9.
2. الترحيب بتعاون الأمانة العامة للجامعة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية، لإعداد تقرير "تمويل التنمية المستدامة الوطني" تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل خطة 2030 للتنمية المستدامة، وذلك كنموذج أولي يتم تطبيقه في الدول العربية الراحبة في إعداد تقارير تمويل للتنمية المستدامة على المستوى الوطني.
3. الإحاطة علماً بعقد فعاليات النسخة الرابعة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة على هامش فعاليات معرض "اكسبو - دبي/ عام 2021"، ودعوة الدول العربية للمشاركة فيه واستعراض أحدث مستجداتها بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

(ق2300 - د.ع 107 - 2021/2/4)

قرار
بشأن
تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- تقرير وقرارات الدورة الاستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، بتاريخ 2020/9/21،
- تقرير وقرارات الدورة العادية (33) لمجلس وزراء النقل العرب (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - مدينة الاسكندرية: 2020/10/22-21)،
- تقرير وقرارات الدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للمياه، بتاريخ 2020/11/25،
- تقرير وقرارات الدورة (24) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، بتاريخ 2020/12/17،
- قرارات الدورة (40) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 2020/12/17،
- قرارات الدورة الثانية للمجلس العربي للسكان والتنمية بتاريخ 2020/12/21،
- تقرير وقرارات الدورة (37) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، بتاريخ 2020/12/21،
- تقرير وقرارات الدورة (23) للمجلس الوزاري العربي للسياحة، يومي 2020/12/23-22،
- تقرير وقرارات الاجتماع السادس للجنة الدائمة لكودات البناء العربية، بتاريخ 2020/11/3،
- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتاريخ 2020/12/3،
- تقرير وقرارات الدورة العادية (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام، بتاريخ 2021/1/13،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (29) للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية بتاريخ 2021/1/27،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: المجالس الوزارية:

الإحاطة علماً بـ:

- تقرير وقرارات الدورة الاستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، بتاريخ 2020/9/21.
- تقرير وقرارات الدورة العادية (33) لمجلس وزراء النقل العرب (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - مدينة الاسكندرية: 2020/10/22-21).
- تقرير وقرارات الدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للمياه، بتاريخ 2020/11/25.
- تقرير وقرارات الدورة (24) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، بتاريخ 2020/12/17.
- قرارات الدورة (40) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 2020/12/17.
- قرارات الدورة الثانية للمجلس العربي للسكان والتنمية بتاريخ 2020/12/21.
- تقرير وقرارات الدورة (37) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، بتاريخ 2020/12/21.
- تقرير وقرارات الدورة (23) للمجلس الوزاري العربي للسياحة، يومي 2020/12/23-22.

ثانياً: اللجان:

الموافقة على:

- تقرير وقرارات الاجتماع السادس للجنة الدائمة لكودات البناء العربية، بتاريخ 2020/11/3.
- تقرير وقرارات الدورة العادية (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام، بتاريخ 2021/1/13.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (29) للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية بتاريخ 2021/1/27. والطلب من الأمانة العامة إعادة إرسال المعايير الخاصة بالنظام المُحدّد للقواعد الأساسية الخاصة بتنظيم علاقة التعاون بين أجهزة جامعة الدول العربية والجمعيات غير الحكومية، إلى الدول العربية أعضاء لجنة مؤسسات المجتمع المدني، تمهيداً لعرضها على اجتماع الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (108).
- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتاريخ 2020/12/3، مع التأكيد على ما يلي:

1. الموافقة على أن تكون موازنات المنظمات العربية المتخصصة للسنة المالية 2021 على النحو التالي:

اسم المنظمة	مصادر التمويل	الميزانية المعتمدة لعام 2020	ما أوصت به اللجنة 2021
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مساهمات الدول	6,200,000	6.200.000
	التمويل الذاتي	1,310,500	1.310.500
	الاجمالي	7,510,500	7.510.500
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مساهمات الدول	3,625,000	3.625.000
	التمويل الذاتي	1,125,000	1.125.000
	الاجمالي	4,750,000	4.750.000
منظمة العمل العربية	مساهمات الدول	3,900,000	3.900.000
	التمويل الذاتي	300,000	300.000
	الاجمالي	4,200,000	4.200.000
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	مساهمات الدول	9,000,000	9.000.000
	التمويل الذاتي	1,600,000	1.600.000
	الاحتياطي العام	500,000	500.000
	الاجمالي	11,100,000	11.100.000
الهيئة العربية للطاقة الذرية	مساهمات الدول	2,000,000	2.000.000
	التمويل الذاتي	30,000	30.000
	الاجمالي	2,030,000	2.030.000
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	مساهمات الدول	400,000	400.000
	التمويل الذاتي	4,600,000	2.600.000
	الاجمالي	5,000,000	3.000.000
المنظمة العربية للطيران المدني	مساهمات الدول	1,200,000	1.100.000
	التمويل الذاتي	400,000	268.000
	الاجمالي	1,600,000	1.368.000

ما أوصت به اللجنة	الميزانية المعتمدة لعام 2020	مصادر التمويل	اسم المنظمة
2021			
1.100.000	-	مساهمات الدول	المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات
500.000	-	التمويل الذاتي	
1.600.000	-	الاجمالي	
5.100.000	5,100,000	مساهمات الدول	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
900.000	1,900,000	التمويل الذاتي	
6.000.000	7,000,000	الاجمالي	
2.638.430	2.638.430	مساهمات الدول	المركز العربي للوقاية من الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى

2. الموافقة على تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ليصبح "المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين".
3. الموافقة على الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، وفق الصيغة المرفقة، مع الإبقاء على منصب المدير العام المساعد ضمن الهيكل، دون أن يترتب على ذلك أية أعباء مالية إضافية على الدول الأعضاء.
4. دعوة الدول الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الإدارية للمساهمة في التكاليف السنوية الثابتة والبالغة 2,400,000 دولار أمريكي، وذلك لمن يرغب من الدول الأعضاء، ولمدة عام واحد بصفة استثنائية.
5. الموافقة على تعديل الفقرة (أ) من المادة (7) من نظام مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المنظمات العربية المتخصصة على النحو التالي: "يستحق الموظف عند انتهاء خدمته مكافأة نهاية خدمة تُحسب بواقع شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة"، على أن يدخل هذا التعديل حيز النفاذ من تاريخ صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا يسري بأثر رجعي على سنوات خدمة الموظف السابقة لتاريخ صدور قرار المجلس، ويتم مراجعة هذا التعديل في حال اتخاذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً بتعديل قراره المشار إليه بهذا الشأن.
6. الطلب من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية صرف كافة المستحقات المالية ومكافأة نهاية الخدمة الخاصة بالسيد/ صباح نوري، عن فترة عمله بالمجلس.
7. تكاليف المنظمة العربية للطيران المدني بتنفيذ الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية بتاريخ 2019/11/28، والمتعلق بالدعوى القضائية المُقامة من طرف السيد/ محمد ولد لحضانة، الموظف السابق بالمنظمة.

(ق 2301 - د.ع 107 - 2021/2/4)

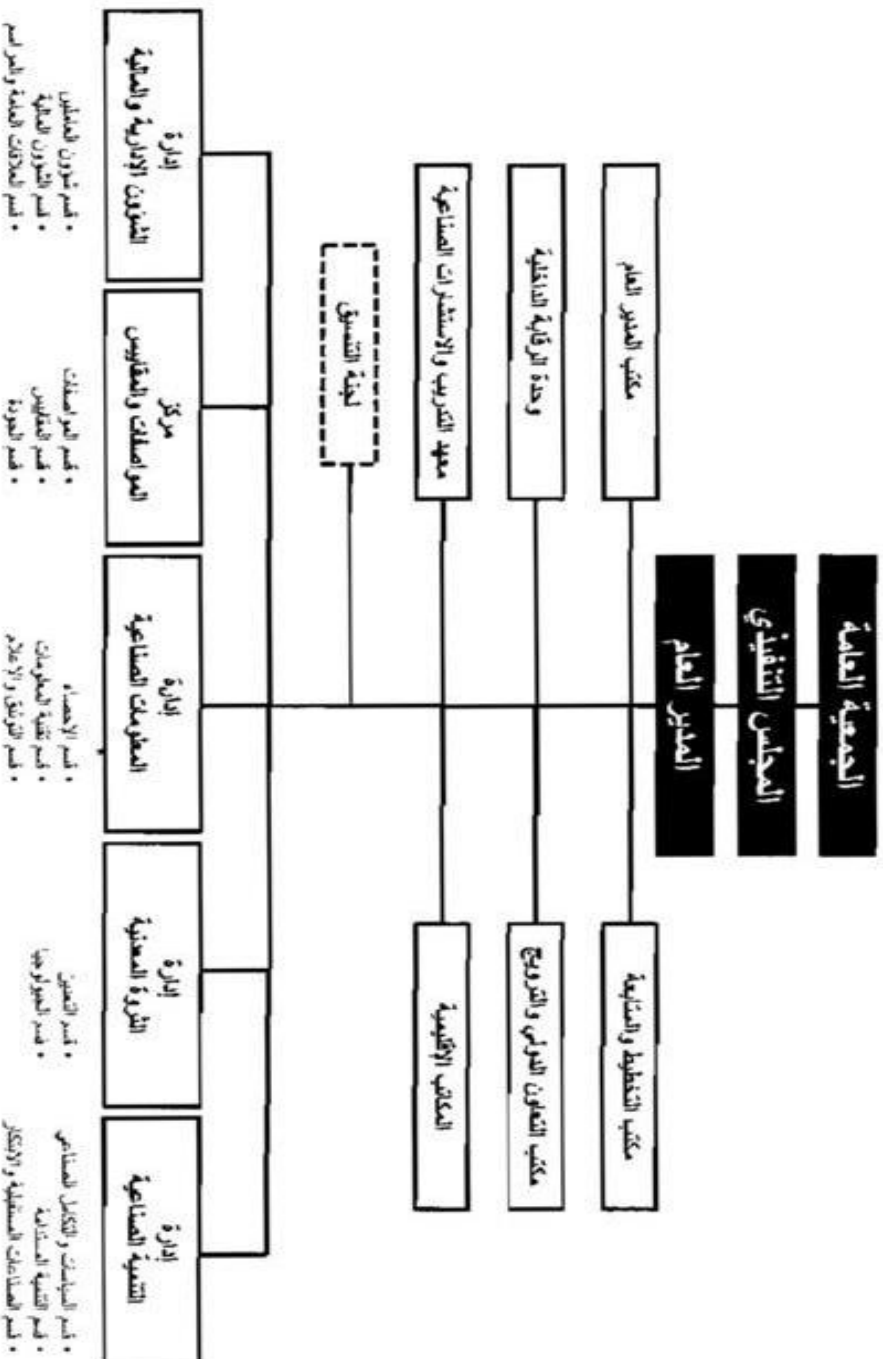
المسمى الجديد المقترح

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT, STANDARDIZATION
AND MINING ORGANIZATION

AIDSMO



مشروع الهيكل التنظيمي
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين



مشروع الهيكل التنظيمي الذي وافقت عليه الجمعية العامة للمنظمة بتاريخ رقم 26/09/2020 ع 23 بتاريخ 2020

قرار

بشأن

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (109) للمجلس

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2286) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3،
- نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وعملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 14-16 يونيو/حزيران 2021 الموافق 4-6 ذو القعدة 1442 هـ.

ثانياً: تأكيد موعد عقد الدورة العادية (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني الثلاثين يوم الخميس 26 أغسطس/ آب 2021، الموافق 18 محرم 1443 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 29 أغسطس/ آب 2021، الموافق 21 محرم 1443 هـ.
3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 30-31 أغسطس/ آب 2021، الموافق 22-23 محرم 1443 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 1 سبتمبر/أيلول 2021، الموافق 24 محرم 1443 هـ.
5. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 2 سبتمبر/أيلول 2021، الموافق 25 محرم 1443 هـ.

ثالثاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 14-16 ديسمبر/ كانون أول 2021 الموافق 10-12 جماد أول 1443 هـ.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني الحادي والثلاثين يوم الخميس 3 فبراير/ شباط 2022، الموافق 2 رجب 1443 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 6 فبراير/ شباط 2022، الموافق 5 رجب 1443 هـ.
3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 7-8 فبراير/ شباط 2022، الموافق 6-7 رجب 1443 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 9 فبراير/ شباط 2022، الموافق 8 رجب 1443 هـ.
5. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 10 فبراير/ شباط 2022، الموافق 9 رجب 1443 هـ.

(ق2302 - د.ع 107 - 2021/2/4)

ثالثاً: الكلمات



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 107/03(02/21)/29 - خ (0354)

كلمة

معالي السيد / خليفة مساعد حمادة
وزير المالية بدولة الكويت
(رئاسة الدورة السابقة [106])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (107)
على المستوى الوزاري

عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 4 فبراير/ شباط 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود
معالي السيد الفاضل/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية
الأخوات والأخوة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي بدايةً أن أرحب بأصحاب المعالي الوزراء والسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأخوات والأخوة رؤساء الوفود، وكافة العاملين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على حرصكم الشديد على المشاركة في ظل الظروف الاستثنائية نتيجة تداعيات فيروس "كوفيد-19"، وعلى تعاونكم وجهودكم المبذولة بإنجاح أعمال الدورة السابقة السادسة بعد المائة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال رئاسة دولة الكويت، وعلى الجهد المبذول في الإعداد والتحضير لأعمال الدورة الحالية السابعة بعد المائة.

الأخوات والأخوة،،،،

لا يسعني من هذا المنبر ومن خلال اجتماعنا هذا الذي تلا وفاة أمير الإنسانية سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه، وتقديراً لمسيرة الراحلين، أود أن أستذكر اليوم سنواته رحمه الله من العطاء في خدمة الأمتين العربية والإسلامية ودول العالم أجمع في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار ونشر السلام عربياً وإقليمياً وعالمياً، ومساهماته الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية بما يحقق طموحات الشعوب العربية، والتي منها فكرة إنشاء القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرته رحمه الله بإنشاء صندوق للاستثمار في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وغيرها من المشاريع التي تصب في مصلحة العمل العربي المشترك.

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،،،،

إن توقيت أعمال اجتماع الدورة السابعة بعد المائة يأتي في وقت تشهد به الدول العربية والعالم أجمع على استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية جراء جائحة "كوفيد-19" والتي استمرت قرابة العام.

ولهذا فإننا نتطلع لمزيد من الجهد والعمل لمواجهة هذا الفيروس، وتوفير اللقاح لجميع شعوبنا العربية، ومواكبة التطورات، والتي من أهمها الاعتماد على الاقتصاد الرقمي الذي أثبت قدرته على مواكبة التغيرات التي واكبت الجائحة وتخفيف الصدمات.

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،،،،

يتضمن جدول أعمال الدورة الحالية السابعة بعد المائة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مواضيع هامة وحيوية، وإذ نؤكد بأن دولة الكويت حريصة كل الحرص على دعمها المستمر لتحقيق المزيد من النجاحات لهذا الكيان العربي، فإننا نأمل من الجميع التعاون وتسريع الخطوات في دعم العمل العربي المشترك، والتي في مقدمتها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تحتاج إلى مزيد من الجهود للعمل على إنجاز الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بها.

وختاماً،،،،

أكرر شكري وامتناني إلى معالي الأمين العام وإلى المشاركين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومدراء عامي المنظمات العربية المتخصصة وكافة العاملين بها، على جهودهم المقدرة في دعم العمل العربي المشترك، متطلعين لمزيد من الإنجاز والعمل في أعمال الدورة الحالية.

والآن أود أن أدعو أخي معالي وزير الاقتصاد والتجارة بجمهورية لبنان الشقيقة الأخ/ راوول نعمة لتسلم رئاسة الدورة الحالية، متمنياً لمعاليه التوفيق والسداد في رئاسته لهذه الدورة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 107/03(21/02)/22 - خ (0347)

كلمة

معالي السيد/ راوول نعمة
وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية
(رئاسة الدورة الحالية [107])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (107)
على المستوى الوزاري

عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 4 فبراير/ شباط 2021

أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود،
معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
الإخوة والأخوات الكرام،

يسعدني ويشرفني بداية أن أرحب بأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والحضور الكريم المشاركين في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته (107).

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى دولة الكويت الشقيقة على الجهود التي بذلتها في إنجاح الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويسعدني أن أتقدم من معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبو الغيط بجزيل الشكر على جهوده في تطوير العمل العربي المشترك والدفاع عن قضايا العرب ومصالحهم، والشكر موصول إلى مساعدي الأمين العام وموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الجهود في الإعداد للدورة الحالية.

وأود أيضاً أن أشكر كافة المساهمين في إنجاح هذا الاجتماع، لا سيما في هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بأسره نتيجة جائحة كورونا والتي تفرض التضامن وتظافر الجهود لتمكين المواجهة الأمثل للتحديات بين الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها الحضور الكرام،

مع تقادم الأزمات المتعاقبة، وفي مطلعها جائحة كورونا، التي وضعتنا والعالم بأسره أمام تحديات غير مسبوقة في هذا القرن. إننا نتطلع إلى تفعيل التكامل والتكافل العربي وخاصة التكامل على المسارات ذات الأهمية بين الدول العربية لا سيما التكامل الاقتصادي والإنمائي.

فالوحدة الاقتصادية والتعاون الإقليمي لمواجهة النتائج السلبية لهذه الجائحة هي مطلب أساس يحاكي تاريخنا العربي في التعاضد لمواجهة الأزمات. من هنا، من على هذا المنبر، أدعو كافة الإخوان العرب إلى التعاضد للمحافظة على الأمن الغذائي للمواطنين، وذلك من خلال ديمومة سلاسل الإنتاج الإقليمية، وتعزيز التجارة البينية، ونؤكد على أولوية إزالة المعوقات التجارية التي تواجه هذه المنطقة تمكيناً لمعالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية الناتجة عن هذه العقبات، وإننا نعي أهمية تعزيز المبادلات التجارية نظراً للفرص الكبيرة المتاحة وغير المستغلة في دولنا العربية.

أما على الصعيد الإنمائي فقد برزت أهمية التطور التكنولوجي في التصدي لنتائج هذه الجائحة وأثبتت التجربة أن المفتاح الأساسي للتقدم والتواصل هو في التحول الرقمي في الإدارات الحكومية وبناء اقتصاد رقمي فاعل، وننوه هنا بالجهود العربية المبذولة في هذا الشأن، لا سيما إطلاق مبادرة (الجامعة الرقمية) الهادفة لدعم الاقتصادات الناشئة في الشرق الأوسط ودول شمال وغرب إفريقيا، عبر تأهيل الكوادر تقنياً ومعرفياً، كذلك المبادرات المنبثقة عن "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" 2018 كأحد المُمكّنات الاستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يخفى علينا الآثار الجمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لتنامي معدلات البطالة لا سيما مع توسع حالات الإغلاق التام التي تُضطر إليها عدة دول، الأمر الذي ينعكس سلباً على كافة فئات المجتمع فيدفع بالطبقات الوسطى والفئات المهمشة نحو الاحتقان المؤدي إلى عدم الاستقرار، وسوف يزداد الأمر سوءاً في حالة عودة المهاجرين لأسباب خارجة عن إرادتهم، لذلك ندعو لإبداء الحرص الشديد والمشاركة على حماية المهاجرين العرب في الدول العربية من مستثمرين وقيادات وكوادر إدارية وتقنية ومهنية عليا ويد عاملة من أي منافسة مستجدة أو تغيير في السياسات العامة.

السادة الحضور،

يجسد هذا اللقاء أهمية كبيرة، إذ يدعم ضرورة توحيد الرؤيا وتوثيق التعاون والتنسيق في العمل على كافة الأصعدة تحقيقاً لهذا التكامل.

فهذا الهدف المحوري هو ما يجب أن نسعى لتحقيقه من خلال كافة الاجتماعات التي تسفر عن إعداد العديد من مشاريع القرارات كتلك المعروضة على اجتماعنا اليوم والتي لا تقل أهمية عن القرارات التي عرضت وصدقت في الدورات السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتطلب المتابعة والتنفيذ.

وفي الختام، أتقدم بالشكر مجدداً إلى كافة المنظمين لهذا الاجتماع وإلى كافة الحاضرين متمنياً أن يتكلل لقاءنا بالنجاح.



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 107/03(21/02) - خ (0346)

كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (107)
على المستوى الوزاري

عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 4 فبراير/ شباط 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد راوول نعمة

وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية

رئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب السمو والمعالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتوجه بالتهنئة إليكم وإلى بلدكم العزيز على تولي رئاسة الدورة الحالية للمجلس، متمنياً لكم خالص التوفيق في هذه المهمة.. كما أتوجه بالشكر إلى دولة الكويت على رئاسة الدورة السابقة للمجلس والإدارة الحكيمة لأعماله.

نجتمع اليوم للمرة الثانية على التوالي عبر تقنية الاتصال المرئي.. في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة على منطقتنا العربية والعالم أجمع... وكما نتابع جميعاً، فقد دخلت هذه الأزمة طوراً جديداً... حيث تسابق دولنا الزمن من أجل توفير اللقاحات وتحقيق المناعة الجماعية للمجتمعات في أقرب الآجال الممكنة، وبما يُمكن من استعادة الحياة الطبيعية.

إن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة ستمتد، ربما لسنوات.. وهو أمرٌ يُحتم تبني خطط واستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للتعامل مع التبعات الممتدة، خاصة على الفئات الأضعف في المجتمعات.. فالمنطقة العربية لم تكن، والله الحمد، من المناطق الأكثر تضرراً من حيث الخسائر البشرية على مستوى العالم.. وهنا أود أن أثنى على تلك الحكومات العربية التي حرصت على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة أسهمت في احتواء آثار الوباء.. غير أن منطقتنا، وللأسف، لن تتجو من الآثار المصاحبة للجائحة، وما أفرزته من حالة انعدام اليقين وتراجع الطلب والعرض معاً وانخفاض في أسعار الطاقة.. فضلاً عن الخسائر الهائلة التي يتحملها قطاع السياحة والسفر.

إن التحدي الماثل أمام الدول العربية يتعلق بكيفية المُضي قدماً في تنفيذ خطط التنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي، مع معالجة آثار الجائحة في الوقت نفسه.. لقد خلقت الجائحة واقعاً جديداً، ستكون له انعكاساته في السنوات القادمة بالذات على أجندة العمل الحكومي.. خاصة في مجالات الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي.. وتحتاج دول المنطقة العربية إلى مراجعة الخطط التتموية بدمج عناصر وأفكار جديدة تواكب التحديات التي خلقتها الجائحة... بما في ذلك العمل

على تعزيز قدرة النظم الصحية والتعليمية على مواجهة الأحداث غير المتوقعة والكوارث المفاجئة.. بل وتعزيز قدرات الحكومات على التكيف مع الأزمات، والتعامل معها، واستشرافها من خلال آليات الإنذار المبكر.

ولا شك أن هذه التحديات جميعاً تستدعي مزيداً من التنسيق على صعيد العمل العربي المشترك.. فهناك دولٌ تواجه أوضاعاً أصعب من غيرها وأكثر إلحاحاً.. لا أريد أن أتحدث هنا على سبيل الحصر.. ولكننا نعرف أن لبنان يواجه وضعاً صحياً خطيراً للغاية في ضوء استمرار الأزمة الاقتصادية والسياسية متعددة الأبعاد التي يمر بها.. واليمن كذلك يواجه تحديات صحية وغذائية على أكثر من صعيد، وليس فقط جراء كورونا.. وتُعاني فلسطين ضغوطاً مضاعفة جراء كورونا والسلوك العنصري للاحتلال الإسرائيلي الذي يتهرب من التزاماته المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف حيال السكان في زمن الوباء أو في زمن الحرب.

إن الدول العربية الأكثر تضرراً، والأكثر تعرضاً للأزمات، تحتاج في هذه اللحظة الدقيقة إلى كل عون عربي، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي.. كما أن المنطقة العربية مطالبة بتحديث آليات الاستجابة الجماعية للأزمات، وتبادل المعلومات والخبرات في المجالات الصحية.. فضلاً عن تعزيز آليات الإنذار المبكر.

السيد الرئيس،

أود التنويه إلى أن تقرير الأمين العام المعروض في البند الأول من جدول أعمال هذا المجلس يعكس الجهود المختلفة التي قامت بها الأمانة العامة على صعيد الأنشطة ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والتنموية، تنفيذاً لمقررات المجلس الموقر ومقررات المجالس الوزارية العربية المتخصصة، وكذلك الأمانات الفنية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة.

ومن المقرر أن يُناقش مجلسكم اليوم عدداً من الموضوعات الهامة... أشير من بينها على نحو خاص إلى الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء.. وذلك للنظر في اعتمادها وحتى يتمكن المجلس الوزاري العربي للكهرباء من إنفاذ السوق المشتركة، تتويجاً للعمل الدؤوب الذي استمر لعدة سنوات للوصول إليها.. ولا شك أنكم تتفنون معي في الأهمية البالغة التي تنطوي عليها مشاريع الربط الكهربائي العربي... باعتبارها أحد مقومات التكامل العربي وتعزيز التعاون البيئي، والتي من المتوقع أن تساهم في تحقيق منافع شتى؛ اقتصادية واجتماعية على المديين القريب والبعيد.. وفي ضوء أن قطاع الطاقة هو من القطاعات الأساسية في العالم العربي، وفي العالم.. وهو قطاع يُحقق فيه التكامل ثماراً مضاعفة.

ومن جانب آخر؛ فإن التطورات المتعلقة باستكمال متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، جديرة بالنظر والإشادة... فقد واصلت اللجان الفنية وفرق الخبراء اجتماعاتها من أجل التوصل إلى تفاهات حول المسائل الفنية العالقة، وإقرار عدد من

التوصيات الهامة في هذا المجال... ومعرضاً أمام حضراتكم تقرير مُفصّل في هذا الشأن ضمن البند الثالث من جدول أعمال الاجتماع.

السيد الرئيس،

أود أن أشير إلى موضوع آخر في غاية الأهمية، وهو الأمن المائي العربي، الذي يُعد ركناً أصيلاً في الأمن القومي العربي، وعاملاً لا غنى عنه في نهضته الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق المشروعات التنموية الطموحة التي نصبو إليها.. وبالنظر إلى واقع الموارد المائية العربية التي تعاني من مصاعب متعددة على أكثر من صعيد، سواءً من حيث ندرتها أو ازدياد الطلب عليها، أو باعتبار أن أكثر من 80% من المياه العربية تأتي من دول مجاورة، فإن الأمر يتطلب اتخاذ كافة الوسائل والتدابير التي تحفظ للدول العربية حقوقها المائية... وإنّ جامعة الدول العربية ودولها تؤكد بقوة وقوفها إلى جانب مساعي دولها الأعضاء في الدفاع عن حقوقها والذود عن مصالحها في هذا الصدد.. الأمن المائي هو مسألة بقاء ووجود.

السيد الرئيس،

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أنوّه إلى أن الجمهورية اللبنانية تتولى رئاسة هذا المجلس الموقر بالتزامن مع رئاستها للدورة الحالية للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالرغم من التحديات الداخلية التي يمرُّ بها لبنان الشقيق والظروف الاستثنائية في المنطقة. ولذلك، أغتنم هذه المناسبة لأؤكد على دعم جامعة الدول العربية للبنان، لتجاوز الأزمة الراهنة والتمكّن من تشكيل حكومة تتولى زمام الأمور وفق رؤية تكون قادرة على إخراج البلاد من نفق الأزمة، وتتجاوب مع طموحات ومتطلبات الشعب اللبناني... والجامعة العربية حريصة على مواكبة لبنان وأزمته.. وهي على أتمّ الاستعداد لتقديم كل ما من شأنه أن يساعد هذا البلد وقد نقلت إلى السيد سعد الحريري المكلف بتشكيل الحكومة كل هذه النقاط.

أشكركم جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رابعاً: قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة

رؤساء وفود الدول العربية



قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركين في الدورة العادية (107)
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوي الوزاري

الدولة	رئيس الوفد
المملكة الأردنية الهاشمية	معالي المهندسة/ مها علي - وزيرة الصناعة والتجارة والتموين
دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي السيد/ عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد
مملكة البحرين	سعادة السفير/ هشام بن محمد الجودر - السفير والمندوب الدائم
الجمهورية التونسية	معالي السيد/ محمد بو سعيد - وزير التجارة وتنمية الصادرات
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي السيد/ كمال رزيق - وزير التجارة
جمهورية جيبوتي	سعادة السفير/ محمد ظهر حربي - المندوب الدائم
المملكة العربية السعودية	معالي الدكتور/ حمد بن سلمان البازعي - نائب وزير المالية
جمهورية السودان	معالي الدكتورة/ هبة محمد علي - وزير المالية والتخطيط الاقتصادي المكلف
الجمهورية العربية السورية	
جمهورية الصومال الفيدرالية	سعادة السيد/ توفيق أحمد عبد الله - المندوب الدائم بالإنابة
جمهورية العراق	سعادة السيد/ عادل خضير عباس - مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية
سلطنة عمان	معالي الدكتور/ سعيد بن محمد بن أحمد الصقري - وزير الاقتصاد
دولة فلسطين	معالي السيد/ خالد عسيلي - وزير الاقتصاد الوطني
دولة قطر	معالي السيد/ علي شريف العمادي - وزير المالية
جمهورية القمر المتحدة	
دولة الكويت	معالي السيد/ خليفة مساعد حمادة - وزير المالية
الجمهورية اللبنانية	معالي السيد/ راوول نعمة - وزير الاقتصاد والتجارة
دولة ليبيا	سعادة السيد/ الهاشمي عبد الله ضيف الله - الوكيل المكلف - وزارة الاقتصاد والصناعة
جمهورية مصر العربية	معالي السيدة/ نيفين جامع - وزيرة التجارة والصناعة
المملكة المغربية	سعادة السفير/ أحمد التازي - السفير والمندوب الدائم
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة السفير/ ودادي سيدي هبة - السفير والمندوب الدائم
الجمهورية اليمنية	معالي السيد/ محمد محمد الأشول - وزير الصناعة والتجارة